تقرير شهر جويلية 2022

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمـــركز السلامة المهنية

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

تقرير شهر جويلية 2022

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركـــز السلامة المهنية

إعداد:
خولـــــة شبـــح
مـــروى الكـــافي
محمود العروسي
منـــذر الشـــارني

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

creative commons

المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

1 لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.

2 لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

3 تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

مقدمة عامة

فترة الرصد

انطلقت عملية رصد المسار المتعلق بالاستفتاء على مشروع الدستور الذي تم في 25 جويلية 2022 منذ انطلاق الحملة في 1 جويلية 2022 وطيلة شهر جويلية إلى حد الإعلان عن النتائج الأولية للاستفتاء في 26 جويلية 2022.

الهدف من التقرير

يهدف هذا التقرير في جزئه الأول بالأساس إلى التشخيص الدقيق لما حدث خلال الفترة الانتخابية لمساعدة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وكل الجهات المتداخلة في المسار الانتخابي، وتحديدا الهيئات المهنية والهيئة العليا المستقلة للانتخابات، للوقوف على الإخلالات المسجلة وتجاوزها خلال المراحل الانتخابية المقبلة، في البلاد التي تمر بوضع استثنائي منذ 25 جويلية 2021، ولدعم شفافية المسار الانتخابي وتطوير مستوى نجاعة عمل كل الجهات في اتجاه توفير مناخ مناسب ومنصف للصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، خدمة للمصلحة العامة وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات والقيام بالخيارات المستنيرة من أجل مستقبل الديمقراطية في تونس. كما يشخص التقرير في جزئه الثاني الاعتداءات المسلطة على الصحفيين خارج إطار الاستفتاء.

منهجية الرصد

استندت الوحدة في إعداد هذا التقرير على المفاهيم والمعايير الدولية لحرية الرأي والتعبير والصحافة، بما في ذلك المرتبطة بسلامة الصحفيين في السياقات الانتخابية. كما استندت إلى الإطار القانوني الوطني المنظم للعمل الصحفي في الفترة الانتخابية، لا سيما مدونة سلوك الصحفيين المحليين والأجانب للانتخابات والاستفتاء والتي حافظت

على نفس القواعد المنشورة في النصوص المنظمة للانتخابات والاستفتاء في صفحته 151 و152 [1]كما استندت إلى القرار المشترك الصادر في 2 جويلية 2022 عن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري والهيئة العليا المستقلة للانتخابات[2].

ونظرا لخصوصية رصد سلامة الصحفيين في السياق الانتخابي، لم تستند الوحدة في إعداد تقريرها على منهجية عملها فقط، بل دعمته بالضوابط الأخلاقية والقانونية المحددة لمسؤولية كل الأطراف في العملية الانتخابية إزاء حماية الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، من ذلك حقوقهم في الاعتماد واحترام شروطه وضوابطه من قبل الهيئة وتنظيم عملية الحصول على المعلومات داخل الهيئة المشرفة على مسار الاستفتاء ومدى احترامها للمعايير الدولية والوطنية في سابق المناسبات الانتخابية ومدونات السلوك الخاصة بعمل الصحفيين/ات.

إن وحدة الرصد وإذ تعتبر أن احترام أخلاقيات المهنة هو أكبر ضامن لحماية الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات فإنها دعت خلال تقريرها لشهر جوان 2022 [3]الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى احترام حق الصحفيين في الحصول على المعلومات وتقديم الضمانات الكافية لحرية العمل الصحفي واستقلاليته خلال تغطية حملة الاستفتاء ومجريات العملية الانتخابية وما يتعلق بها، بطريقة تضمن تكافؤ الفرص وحق الجميع في النفاذ والحصول على المعلومات. لكنها خلال هذا التقرير رصدت عديد الاخلالات المرتبطة بضرب الحق في الحصول على المعلومات والاخلالات التقنية التي ساهمت في تعقيد عمل الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات المحليين/ات والأجانب/يات خلال تغطية عملية الاستفتاء على مشروع الدستور.

وقد تواصلت هذه الخروقات رغم تنبيه النقابة في منتصف يوم الاستفتاء إلى جملة التعقيدات التي مر بها الصحفيون/ات خلال عملهم/ن ضمن نص بلاغ حول سير التغطية الإعلامية للاستفتاء[4] خاص بالحالات المرصودة إلى حدود منتصف يوم الاقتراع. لكن تعقدت أعمال الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات على المستوى المركزي والجهوي نتيجة وضع عوائق غير مشروعة أمام حق الصحفيين/ات في الحصول على المعلومات بالإضافة إلى التعقيدات المتعلقة باعتماد الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.

خلية يقظة

اعتمدت النقابة عبر وحدة الرصد في عملها، خاصة يوم عملية التصويت على مشروع الدستور الجديد لتونس، على تلقي التبليغات من فريق من المبلغين/ات المتطوعين/ات في مختلف ولايات الجمهورية إضافة إلى التواصل المباشر مع الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات لمتابعة ظروف عملهم/ن. وكان المبلغون/ات المتطوعون/ات قد تلقوا/ين دورة تدريبية سابقة لتاريخ الاستفتاء بدعم من منظمة اليونسكو حول رصد الاعتداءات لدعم جهود وحدة الرصد خلال العملية الانتخابية وبعدها.

1: النصوص القانونية المنظمة للانتخابات والاستفتاء : https://bit.ly/3QHr70w

2: رابط القرار المشترك : https://bit.ly/3QNDYOC

3: رابط تقرير شهر جوان 2022: https://bit.ly/3Qy66pC

4: رابط بلاغ النقابة حول سير التغطية الإعلامية للاستفتاء : https://bit.ly/3SQoxqU

الجزء الأول:
الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال مسار استفتاء 25 جويلية 2022

مقدمة إحصائية

كانت فترة استفتاء 25 جويلية 2022 حول مشروع الدستور الجديد المقترح من رئيس الجمهورية قيس سعيد الأعنف على الصحفيين مقارنة بمسار الفترات الانتخابية لسنة 2019، حيث سجلت وحدة الرصد خلال الفترة الممتدة من 1 جويلية تاريخ انطلاق الحملة إلى 26 جويلية تاريخ الإعلان عن النتائج الأولية للاستفتاء، 41 اعتداء على الصحفيين.

تطور الاعتداءات
مقارنة بالمواعيد الانتخابية السابقة

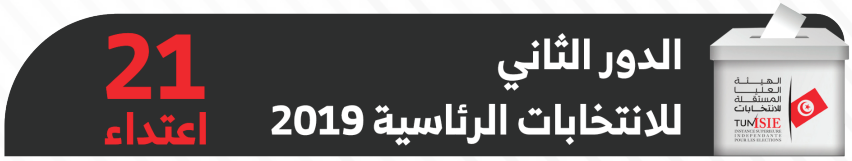

وقد توزعت الاعتداءات إلى 5 اعتداءات خلال فترة حملة الاستفتاء و 36 اعتداء خلال يوم التصويت على مشروع الدستور الجديد.

توزيع الاعتداءات
حسب الفترات الانتخابية

فترة حملة الاستفتاء

5

يوم التصويت

36

طالت الاعتداءات خلال فترة استفتاء 25 جويلية 2022 حول مشروع الدستور الجديد المقترح من قبل الرئيس قيس سعيد، 44 ضحية من بينهم 22 من الرجال و22 من النساء كلهم من الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات المعتمدين/ات رسميا من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتغطية سير عملية الاستفتاء.

توزيع الضحايا حسب النوع الاجتماعي

22

نساء

22

رجال

ويعمل ضحايا الاعتداءات في 11 إذاعة و7 مواقع الكترونية و2 قنوات تلفزية و2 وكالات أنباء.

توزيع المؤسسات التي يعمل فيها ضحايا الاعتداءات

طالت الاعتداءات الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال مباشرتهم لتغطية استفتاء 25 جويلية 2022 حول مشروع الدستور الجديد المقترح من رئيس الجمهورية قيس سعيد في 17 ولاية إضافة إلى اعتداءات على شبكات التواصل الاجتماعي.
وقد توزعت الاعتداءات جغرافيا إلى 12 اعتداء في تونس العاصمة و5 اعتداءات في ولاية قفصة و4 اعتداءات في ولاية مدنين و3 اعتداءات في ولاية منوبة. كما طال 02 اعتداءات الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في كل من ولايات تطاوين وباجة والقيروان، وطالهم اعتداء وحيد (01) في كل من ولايات جندوبة ونابل وصفاقس وسليانة وتوزر وبنزرت والقصرين وبن عروس والمنستير والمهدية وأريانة.

التوزع الجغرافي لحالات الاعتداء على الصحفيين/ات

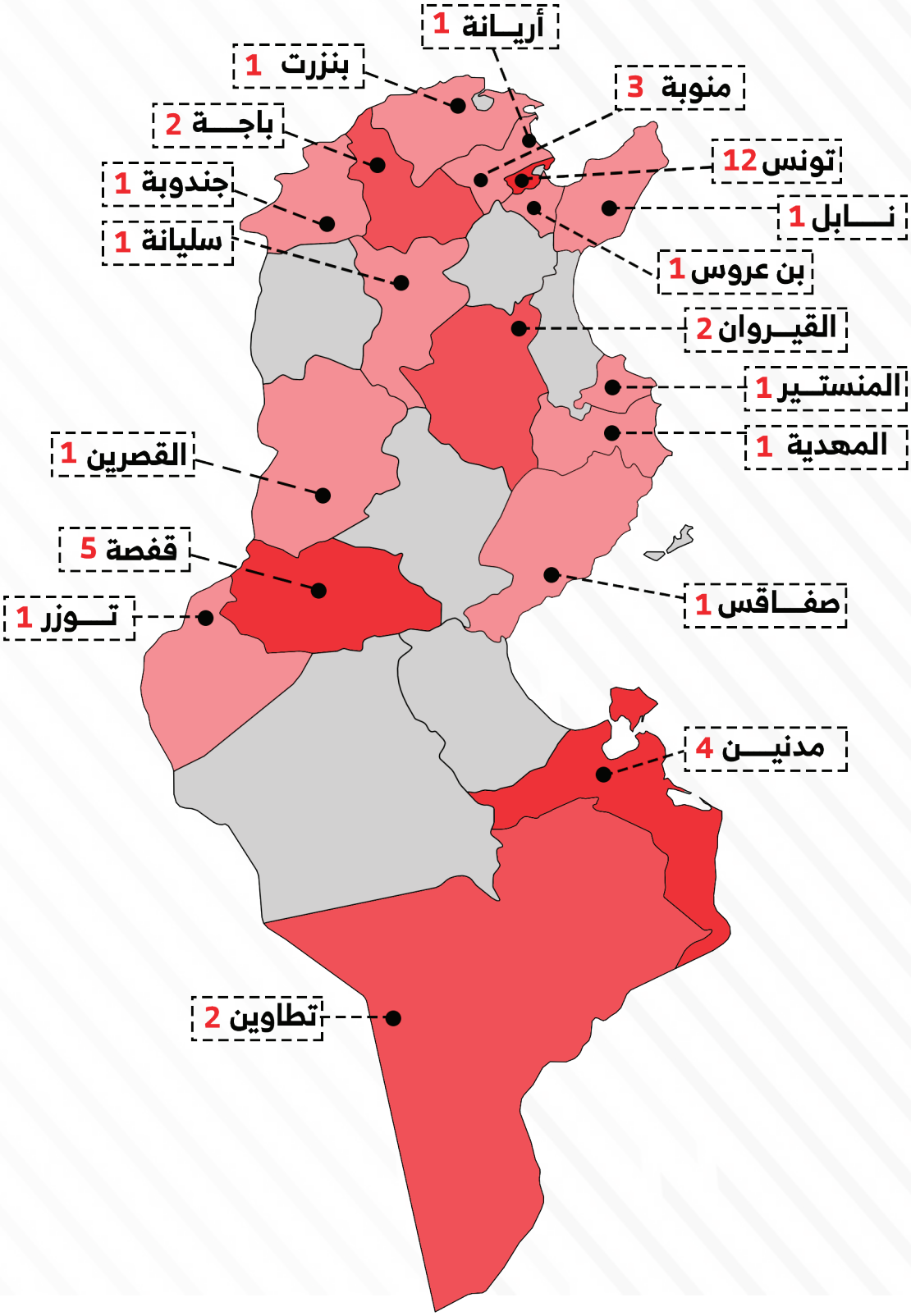

وقد ارتبطت أغلب الاعتداءات بالحق في الحصول على المعلومة في ظل العوائق غير المشروعة التي وضعتها هيئة الانتخابات أمام التدفق الحر للمعلومات، وقد سجلت وحدة الرصد في هذا الخصوص 18 حالة منع من العمل و11 حالة حجب معلومات إضافة إلى تسجيلها تدخلات عنيفة ضد الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من عديد الجهات وأهمهم العاملون بمراكز الاقتراع وأمنيون، حيث سجلت 5 اعتداءات جسدية و4 حالات هرسلة وحالة اعتداء لفظي. كما تعرض الصحفيون إلى حالة تهديد وحالة رقابة مسبقة.

طبيعة الاعتداءات على الصحفيين

تعلقت أغلب الاعتداءات برؤساء/رئيسات مراكز الاقتراع حيث كانوا/ن مسؤولين/ات عن 23 اعتداء تعلقت كلها بحجب المعلومات حول تقدم العملية الانتخابية والمنع من العمل. كما انخرط أعوان مراكز الاقتراع في 5 اعتداءات ذات طابع عنيف ضد الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وكان رؤساء/رئيسات الهيئات الفرعية مسؤولين عن 4 اعتداءات مرتبطة أساسا بحجب المعلومات.
كما انخرط الأمنيون في 5 اعتداءات

وكان كل من رؤساء مكاتب الاقتراع والمواطنون وإدارات المؤسسات الإعلامية مسؤولين/ات عن اعتداء وحيد لكل منهم/ن
وكان كل من رؤساء مكاتب الاقتراع والمواطنون وإدارات المؤسسات الإعلامية مسؤولين/ات عن اعتداء وحيد لكل منهم/ن

المعتدون/ات على الصحفيون/ات

23
رؤساء/رئيسات
مراكز الاقتراع

5
أعوان
مراكز الاقتراع

1
رؤساء
مكاتب الاقتراع

5
الأمنيـــون

4
رؤساء/رئيسات
الهيئات الفرعية

1
المواطنون

1
إدارات
المؤسسات الإعلامية

الاعتداءات المسجلة
يوم الاقتراع 25 جويلية 2022

أخفقت هيئة الانتخابات في توفير بعض التجهيزات اللوجستية الخاصة بعمل الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين ومنها شارات الاعتماد. ولم تكتفي بذلك، بل أثبتت الحالات المسجلة من قبل وحدة الرصد سواء حالات المنع من العمل أو حجب المعلومات أو الاعتداءات ا لعنيفة عدم قيام الهيئة بتعميم المعلومة لرؤساء مراكز الاقتراع للاعتراف بالوثائق المطبوعة على ورقة عادية والتي سلمت للصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وهو ما عطل علمهم/ن وتسبب في الاعتداءات عليهم/ن.

1. حالات المنع من العمل

لم تعتبر وحدة الرصد حالات منع رؤساء مكاتب الاقتراع للصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات التي سجلت في أكثر من 10 حالات اعتداءات عليهم اعتمادا على مقتضيات «مدونة سلوك الصحفيين المحليين والأجانب للانتخابات والاستفتاء»، التي أمضى عليها المعتمدون/ات للتغطية الإعلامية استنادا إلى البنود المتعلقة بـ «الواجبات الخاصة بيوم الاقتراع» ،وتحديدا النقطة الثانية والتي تنص على «الامتناع عن التصوير داخل مكاتب الاقتراع إلا بعد ترخيص من رئيس مكتب الاقتراع»

هيكلة مراكز الاقتراع

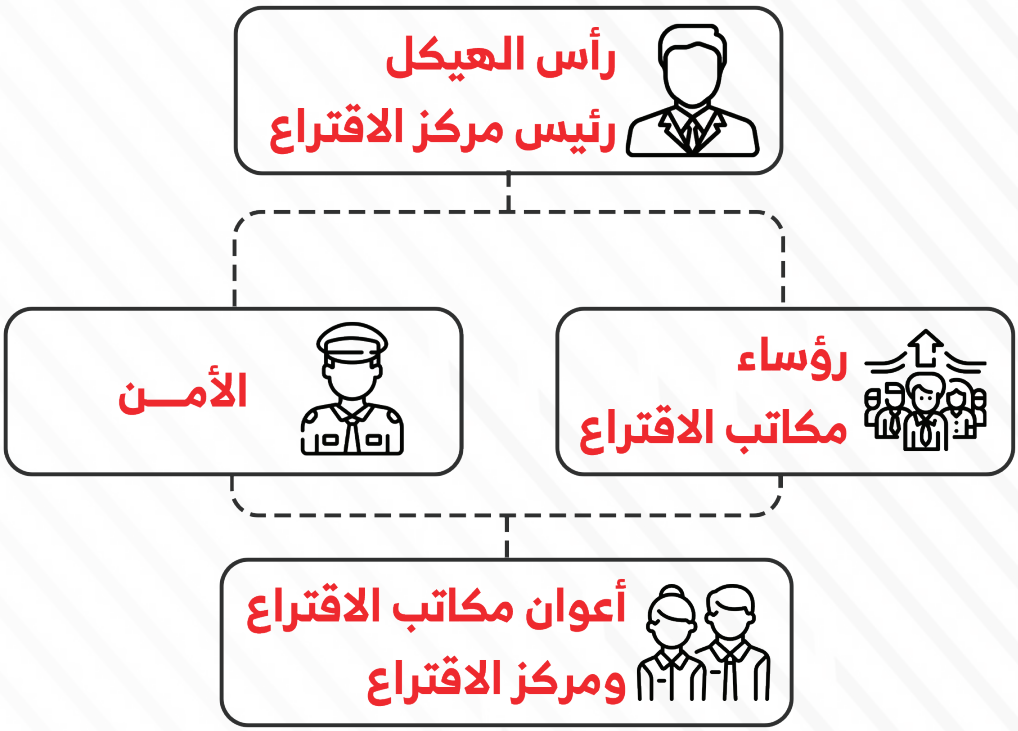

ولكنها سجلت حالات العنف الممارسة من قبلهم/ن في حالة وحيدة ضد الصحفيين/ات.
وقد اعتبرت وحدة الرصد أن كل حالات المنع التي مارسها رؤساء مراكز الاقتراع حالات اعتداء على الصحفيين/ات باعتبار ما تنص عليها المدونة في شرح الأسباب حول مبدأ تمكين المعتمدين/ات من «النفاذ إلى مختلف مواقع العملية الانتخابية لتأمين تغطية شاملة ومحايدة للمسار الانتخابي والاستفتاء» وعليه لا يمكن لرؤساء مراكز الاقتراع وضع عوائق غير مشروعة أمام الصحفيين/ات بمنعهم من العمل داخل مراكز الاقتراع أو محيطه في ظل تقيدهم/ن بالواجبات المتعلقة بعملهم/ن.

وقد طالت الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات عديد الاعتداءات:
حيث وفي ولاية تطاوين منع رئيس مركز الاقتراع بمعتمدية بني نهيرة بتطاوين الفريق الصحفي لـ«إذاعة تطاوين» المتكون من الصحفي عمر بودربالة والمصور الصحفي عبد الله فقيرة من العمل. كما امتنع رئيس المركز عن التصريح للمؤسسة بسبب «تعليمات» حسب افادته للصحفيين من هيئة الانتخابات.

وفي ولاية قفصة منع رئيس مركز الاقتراع ماجني بالقطار الصحفية بـ «إذاعة قفصة» سوار عمايدية من التصوير داخل مركز الاقتراع كما رفض التصريح لها تنفيذا حسب قوله لتعليمات هيئة الانتخابات التي منعت التصريح لوسائل الإعلام بنسب المشاركة.
ومنع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية حي حشاد لالة القصر من ولاية قفصة الصحفي بـ«إذاعة قفصة» أحمد عقوني ومراسل موقع «كشف ميديا» هادي الرداوي من التصوير داخل أحد مكاتب الاقتراع وداخل المركز واكتفى بالسماح لهم بالتصوير

في محيط المركز. وقد ارتبط هذا المنع بنوع الوثيقة (ورقة عادية) المسلمة من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والتي كانت غير واضحة ومنحت للصحفيين بسبب عدم توفير شارات الاعتماد جراء عطب في آلة الطبع.

وفي ولاية تونس منع رئيس مكتب اقتراع بالمدرسة الابتدائية بحي النصر مصور وكالة «sipausa» الأمريكية **محمد كريت** من التصوير، حيث عمل المصور الصحفي على التصوير داخل مكتب الاقتراع بعد استشارة رئيس مركز الاقتراع، لكنه تفاجأ بردة فعله عندما حاول افتكاك معداته وطالب الأمن بالتدخل ضده. وقد تدخل رئيس مكتب الاتصال بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات فيصل ضو لفائدة الصحفي لحل الاشكال.

ومنع عضو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات سامي بن سلامة فريق «تي آر تي» عربي المتكون من الصحفية رحمة السياري والمصور الصحفي **عبد العزيز السديري** من دخول المركز الإعلامي بقصر المؤتمرات بالعاصمة بسيارتهم، وقد رفض بن سلامة السماح لاي سيارة بالدخول إلى المكان قبل معاينة العدل المنفذ منعه هو من الدخول.

كما منعت رئيسة مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية فرحات حشاد بالكرم الغربي من ولاية تونس الصحفية بإذاعة «اي أف أم» **عبير القاسمي** من التصوير في مركز الاقتراع ورفضت التصريح لها، ما اضطرها لمغادرة مركز الاقتراع.

كما منع رئيس مركز الاقتراع بحي الزهور الرابع بتونس الصحفية بإذاعة «إي أف أم» **شيماء المالكي** من التصوير وشدد على أن هناك تعليمات من الهيئة المركزية بمنع التصوير.
ومنع رئيس مركز الاقتراع الهادي خفشة بالمنزه 1 من ولاية تونس الصحفي بموقع «rdc.tn» من العمل رغم حمله لبطاقة الاعتماد، وقد شدد رئيس مركز الاقتراع أن هنالك تعليمات بمنع التصوير.

ومنع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية طريق سكرة بالعوينة تونس مراسلتي «ذي ناشيونال نيوز» الإماراتية ايرين براون وغاية بن مبارك من العمل واستنجد بالأمن لمنعهما رغم حملهما لبطاقة اعتماد مسلمة من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
ولاية أريانة منعت نائبة رئيس مركز الاقتراع حي السعادة بالمرناقية من ولاية أريانة الصحفية بإذاعة «اي أف أم» **آية بالغايب** من الحصول على تصريح من رئيس مركز الاقتراع المذكور حول عدد الناخبين ونسب الاقبال ما اضطر الصحفية للمغادرة.

وفي ولاية قابس منع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية كتانة من ولاية قابس مراسل موقع «كشف ميديا» **نبيل الزيتوني** من التصوير داخل مركز الاقتراع وداخل مكاتب الاقتراع كما رفض رئيس مركز الاقتراع التصريح والادلاء بمعلومات حول سير العملية الانتخابية.

وفي ولاية القيروان منع رئيس مركز الاقتراع الهداية بسيدي عمر بوحجلة من ولاية القيروان الصحفي بـ «إذاعة المنستير» **أحمد عويساوي** من العمل ورفض مد الصحفي بمعطيات حول سير العملية الانتخابية بعد تلقيه مكالمة من هيئة الانتخابات تمنعه من التصريح.

كما منع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية بالقيروان المدينة مراسل قناة «راي 24» الإيطالية **صالح المثناني** من العمل رغم استظهاره بوثائقه. حيث منعه من القيام بالنقل المباشر من ساحة المدرسة، ما اضطره للمغادرة والقيام بنقطة مباشرة أمام مركز الاقتراع في الطريق العام.

وفي ولاية بنزرت منعت عونة بمركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية 18 جانفي 1952 براس الجبل من ولاية بنزرت مراسل إذاعة «جوهرة أف أم» **مهدي العيادي** من التصوير. وكان العيادي قد تحصل على ترخيص شفاهي من رئيس مركز الاقتراع المذكور ومدير المكتب لكن رغم ذلك تعرض للمنع من احدى العاملات بمكتب الاقتراع بطريقة عنيفة.

وفي ولاية منوبة منع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية العفة من ولاية منوبة الصحفية بموقع «24/24» **زينة البكري** من العمل بسبب عدم اعترافه بالوثيقة التي كانت تحملها والمسلمة من قبل هيئة الانتخابات على شكل ورقة.

وفي ولاية بن عروس منع رئيس مركز الاقتراع المدرسة الابتدائية ابن منظور المروج 1 الصحفية بقناة «عربي 21» **حليمة بن نصر** من التصوير بمركز الاقتراع ببن عروس.

وفي ولاية مدنين منع أعوان بمركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية الأمل بمدنين الشمالية موفد إذاعة «إي أف أم» **مكرم السعيداني** من التصوير وتم حجب المعلومات عنه حول سير العملية الانتخابية بتعلة التعليمات.
كما منع رئيس مركز الاقتراع بمدرسة طريق قابس من ولاية مدنين مراسلة إذاعة «صبرة أف أم» نعيمة خليصة من التصوير داخل مركز الاقتراع.

2. حالات حجب المعلومات

صنفت وحدة الرصد حالة حجب للمعلومات كل انخراط لمسؤول/ة رسمي/ة سواء كان رئيس/ة مركز اقتراع أو رئيس/ة هيئة فرعية أو عضو/ة هيئة في عدم التصريح بالمعطيات المتعلقة بسير العملية الانتخابية، نظرا لما نصت عليه مدونة سلوك الصحفيين المحليين والأجانب للانتخابات والاستفتاء من ضمان لحق الصحفي في الحصول على المعلومات وتنصيصها في باب الواجبات العامة إلى ضرورة
«التأكد من جمع المعلومات والبيانات من المصادر الرسمية المخولة لذلك حسب التشريع الانتخابي»
والمقصود بها هذه الأطراف.

وقد تغيرت السياسة الاتصالية بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات انطلاقا من منتصف يوم الاقتراع، حيث سجلت حالات حجب المعلومات إثر نشر نسب متضاربة حول المشاركة في عملية الاستفتاء من قبل الهيئة المركزية والهيئات الفرعية. ومنذ ذلك الوقت تم اخطارهم بحجب المعلومات ومركزتها في الهيئة المركزية بالعاصمة في ضرب فادح لمقتضيات الحق في الحصول على المعلومات من مصادرها، وانتهاك خطير لالتزامات الهيئة المنوطة بعهدتها إزاء الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خاصة المعتمدين/ات لديها لتغطية العملية الانتخابية. وانتهكت بذلك مبدأ الشفافية وجوهر حق الجمهور في الحصول على المعلومات.

وقد طالت حالات الحجب الصحفيين/ات في عدة مناسبات:
ففي ولاية تطاوين امتنع رئيس مركز الطيب المهيري بتطاوين عن إعطاء معلومات للصحفي بـ «إذاعة تطاوين» **عمر بودربالة** والمصور المرافق له عبد الله بقير حول سير

العملية الانتخابية على خلفية تعليمات بعدم التصريح بالمعطيات.

وفي ولاية زغوان امتنعت الهيئة الفرعية للانتخابات بزغوان عن مد الصحفية بـ«الإذاعة الوطنية» **حنان العباسي** بنسب الاقبال على العملية الانتخابية بتعلة ورود تعليمات بعدم التصريح ومركزة المعلومة لدى الهيئة المركزية.

وفي ولاية القصرين توقفت الهيئة الفرعية للانتخابات بالقصرين عن إعطاء المعلومات الإحصائية حول سير العملية الانتخابية، حيث طالب مراسل «شمس أف أم» **حاتم الصالحي** بمعلومات الا انه حرم من ذلك بعد تلقيها طلب في ذلك من الهيئة المركزية للانتخابات. وفي ولاية منوبة امتنع رئيس مركز الاقتراع حي الرياض من ولاية منوبة عن التصريح للصحفية بـ «الإذاعة التونسية» مروى بن مسعود وقد تدخل لفائدة الصحفية عضو هيئة الانتخابات سامي بن سلامة لتتمكن فيما بعد من الحصول على المعلومات.

وفي ولاية مدنين امتنع رئيس مركز الاقتراع بابتدائية حسي الجليدي عن التصريح للصحفية بموقع «تونس الرقمية» **عفاف بالعربي** والصحفية بـ «وكالة تونس افريقيا للأنباء» **عايدة بوقرة** حول الأرقام المتعلقة بالمسجلين والمشاركين في استفتاء 25 جويلية 2022 بمركز الاقتراع.

وفي ولاية صفاقس حجب رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بصفاقس المعلومات حول سير العملية الانتخابية في صفاقس عن الصحفي بإذاعة «الديوان أف أم» **حمدي السويسي** بداية من منتصف نهار 25 جويلية. ويأتي هذا الحجب إثر ورود معطيات حول حجب المعلومات على الصحفيين في أغلب الولايات بأمر من الهيئة المركزية للانتخابات.

وفي ولاية سليانة حجبت الهيئة الفرعية للانتخابات بسليانة المعلومات عن الصحفية **أميمة العرفاوي** منذ منتصف نهار 25 جويلية 2022 بعد أن كانت متعاونة مع الصحفيين/ات في تقديم المعلومة والتصريح بنسب المشاركة وذلك على إثر ورود تعليمات بعدم التصريح بمعطيات حول سير العملية الانتخابية.

وفي ولاية توزر حجبت الهيئة الفرعية للانتخابات بتوزر المعلومات عن مراسل إذاعة «شمس أف أم» وحيد عباس تطبيقا لتعليمات بعدم التصريح في علاقة بالمعطيات المرتبطة بسير العملية الانتخابية.

وفي ولاية باجة امتنع رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بباجة عن التصريح لمراسل إذاعة «الكاف» ناجي خلولي حول تقدم العملية الانتخابية بناء على توصيات واردة عليه من الهيئة المركزية.

وفي ولاية قفصة امتنع رئيس مركز الاقتراع بالحي الشمالي بأم العرايس من ولاية قفصة عن مد الصحفي بـ «إذاعة قفصة» رمزي أفضال بالمعطيات المتعلقة بسير العملية الانتخابية وعمل على منعه من التصوير بسبب وثيقة الاعتماد التي أمدته بها الهيئة والتي كانت على شكل ورقة.

امتنع رئيس مركز الاقتراع النور بالرديف من ولاية قفصة عن مد الصحفي بـ «إذاعة

قفصة» **رمزي أفضال** بالمعطيات المتعلقة بسير العملية الانتخابية مشددا على أنه يمكن الحصول على المعطيات من الهيئة المركزية بتونس.

كما امتنع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية بزنوش من ولاية قفصة عن التصريح لكل من الصحفي بـ «إذاعة قفصة» أحمد عقوني ومراسل موقع «كشف ميديا» **الهادي الرداوي** حول تقدم العملية الانتخابية بسبب طلب من المركزية بعدم التصريح.

وفي ولاية جندوبة وجد مراسل «وكالة تونس افريقيا للأنباء» بجندوبة **مولدي الزوابي** نفسه أمام عوائق غير مشروعة للحصول على المعلومات بسبب حصوله على وثيقة اعتماد لم يتم تعميم المعلومة حولها لدى مراكز الاقتراع. حيث تطلب الأمر الكثير من الوقت لتمكينه من الدخول أو الحصول على معلومات حول تقدم العملية الانتخابية.

3. اعتداءات متنوعة

تعرض الصحفيون/ات والمصورون الصحفيون إلى اعتداءات متفرقة يوم الاقتراع، لفظية وجسدية واستهداف معدات ومضايقات أمنية ومن أعوان هيئة الانتخابات وقد توزعت كما يلي:

في ولاية نابل هرسل رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية الرياض المعمورة بنابل مراسلة إذاعة «اي اف ام» **بشرى سعيد** خلال تغطيتها لسير العملية الانتخابية، حيث منعها من التصوير داخل مركز الاقتراع وامتنع عن مدها بالمعطيات المتعلقة بالعملية الانتخابية. كما عمل على هرسلتها خلال قيامها بمراسلة مباشرة لفائدة مؤسستها الإعلامية.

وفي ولاية مدنين ضايق أحد أعوان الحرس الوطني الصحفية بـ «وكالة تونس أفريقيا للأنباء» **عايدة بوقرة** خلال تنقلها للعمل بمركز الاقتراع بحاسي عمر بمدنين حيث عطل دخولها إلى مركز الاقتراع مؤكدا أن التصوير بمراكز الاقتراع ممنوع ولكنها تمسكت بحقها في العمل.

وفي ولاية تونس تهجم رئيس المكتب الرابع بمركز الاقتراع علي بلهوان بولاية تونس على الفريق الصحفي لشركة الإنتاج السمعي البصري «سليمة برود» بعد ان سمح لهم بدخول المكتب للتصوير. وضع رئيس المكتب يده على الكاميرا لمنع مصور الشركة عبد الفتاح الجمعاوي والصحفية حذامي الطرابلسي من العمل ، وطالب رئيس المكتب الفريق الصحفي بالمغادرة مهددا إياهم بالملاحقة القانونية ومستنجدا بالأمن المتواجد بالمكان.

وتعرضت الصحفية بـ «الإذاعة الوطنية» **ألفة نصيب** إلى المضايقة من قبل العاملين في مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية نهج فاس برأس الطابية بولاية تونس، حيث تم مضايقتها عبر التباطؤ في التثبت من الوثائق الخاصة بها بغاية التعطيل بدعوى التعليمات من رئيس مركز الاقتراع، وتم الامتناع عن مدها بالمعطيات حول سير العملية الانتخابية.

وفي ولاية منوبة تهجم رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية العفة التابعة لولاية منوبة على مراسل قناة «فرنسا 24» **حمدي التليلي** بعد ان كان قد أذن له شفاهيا بالتصوير. وقد عمل رئيس المركز على الاستنجاد بالأمن ومطالبته بحجر معدات الصحفي وفسخ المادة المصورة. وقد امتنع أعوان الأمن عن التدخل في الأمر.

منعت عاملة بمركز الاقتراع بمدرسة الامام سحنون بولاية منوبة الصحفية بـ «حقائق أون لاين» **أميرة الجبالي** من العمل واعتدت عليها حيث ضربتها على يدها لمنعها من التصوير. وقد تقدمت الصحفية بشكاية بمركز الأمن بحي سبرولس بمنوبة ضد المعتدية.

وفي ولاية باجة عمل عون أمن بالزي الرسمي على مضايقة الصحفية بـ «وكالة تونس افريقيا للأنباء» **شريفة الوسلاتي** بمركز الاقتراع المدرسة الابتدائية شارع بورقيبة بعمدون من ولاية باجة عبر محاولة منعها من التصوير بدعوى تلقيه تعليمات في الغرض. وقد تمسكت الصحفية بحقها في العمل واتمت مهمتها الصحفية.

الاعتداءات المسجلة خـــلال حملــة الاستفتـــاء

تعـرض الصحفيـون/ات والمصـورون/ات الصحفيـون/ات إلـى خمـس اعتـداءات خـلال فتـرة حملـة الاسـتفتاء تـم تسـجيل أعنفهـا خـلال مسـيرة 22 جويليـة 2022 والتـي نظمهـا ائتـلاف منظمـات المجتمـع المدنـي ضـد مشـروع الدسـتور الجديـد المقتـرح مـن رئيـس الجمهوريـة قيـس سـعيد وقـد تمثلـت فـي:

تهديد يطال أسماء البكوش من أحد المواطنين:

هدد أحد المواطنين على شبكة التواصل الاجتماعي "فيسبوك" في 1 جويلية 2022 الصحفيـة بـ "إذاعـة المنسـتير" أسـماء البكـوش بالمحاسـبة وافعـال انتقاميـة والتحريـض عليهـا لـدى إدارة مؤسسـتها علـى خلفيـة ابدائهـا الـرأي حـول الاسـتفتاء ومشـروع الدسـتور علـى حسـابها علـى شـبكة التواصـل الاجتماعي. وقد تلقت الصحفية التهديد على خلفية مهنتها الصحفية.

تدخل اداري في تحرير برنامج سياسي

تعرضت الصحفية بإذاعة "أم أف أم" ليلى الجلاصي مقدمة برنامج "ميدي ماق" يوم 1 جويلية 2022 إلى ضغط من إدارة المؤسسة حول الخط التحريري لبرنامجها ما أدى إلى تقديمها استقالتها وانسحابها من تقديم البرنامج. وقد وجه لها مدير الإذاعة اتهامات بخدمة أطراف خارجية لتوجيه العمل مشددا على ضرورة إنجاح مسار الاستفتاء على خلفية عملها على تبيان وجهتي النظر المتعلقتين بمشروع الدستور المعروض على الاستفتاء وقد أصدرت الإذاعة بيانا في 6 جويلية تتهم فريق البرنامج بمحاولة التوجيه معلنة قرارها إيقاف البرنامج.

اعتداء أمني عنيف على نقيب الصحفيين محمد ياسين الجلاصي

اعتدى أعوان بالزي الرسمي على نقيب الصحفيين/ات محمد ياسين الجلاصي خلال مشاركته في مسيرة مناهضة لمشروع الدستور في الجانب المتعلق بالحقوق والحريات ومن بينها حرية الصحافة. حيث استهدف عون الأمن نقيب الصحفيين مباشرة في وجهه ببخاخة غاز مسيل للدموع ما عرضه لحالة اختناق واضطره لتلقى تدخل طبي في الغرض. وقد تواصل مسؤول من وزارة الداخلية مع نقيب الصحفيين لتقديم الاعتذار ولكنه رفضه مؤكدا أنه وجب تقديمه لضحايا الاعتداءات الأمنية خلال المسيرة.

اعتداء أمني عنيف يطال الصحفية غاية بن مبارك

اعتدى عون أمن بالزي الرسمي على الصحفية بموقع "مشكال" غاية بن مبارك خلال تغطيتها للمسيرة التي دعت إليها منظمات المجتمع المدني الرافضة لمشروع الدستور المعروض على الاستفتاء يوم 25 جويلية 2022. حيث عمل عون الأمن على ضرب بن مبارك على يدها مما أدى إلى سقوط هاتفها المحمول الذي كانت تستعمله للتصوير.

اعتداء عنيف يطال الصحفية يسرى الشيخاوي

اعتدى عون أمن بالزي النظامي بالعنف الجسدي على الصحفية بموقع "حقائق أون لاين" يسرى الشيخاوي خلال تغطيتها لمسيرة نظمتها المنظمات الرافضة لمشروع الدستور المعروض على الاستفتاء في 22 جويلية 2022 بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة.

وكانت الشيخاوي بصدد القيام بعملها وتفاجأت بأحد أعوان الامن بالزي النظامي يمسكها من يدها لثنيها عن التصوير، وعند تفاديها لتدخله عمل على صفعها إلى حد سقوطها أرضا ما عرضها لحالة اغماء. وحال استفاقتها تعرضت إلى السب والشتم والعنف اللفظي القائم على التمييز على أساس النوع الاجتماعي من قبل عون أمن آخر. وقد قامت الصحفية بالمعاينات الطبية اللازمة وتقدمت بشكاية لدى السيد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية تونس1.

الجزء الثاني :
الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خارج مسار الاستفتاء

سجلت وحدة الرصد خلال شهر جويلية 2022 خارج مسار الاستفتاء، 7 اعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.
وقد طالت الاعتداءات 10 ضحايا من بينهم 6 نساء و4 رجال إضافة إلى تسجيل اعتداء قطاعي.

توزيع الضحايا حسب النوع الاجتماعي

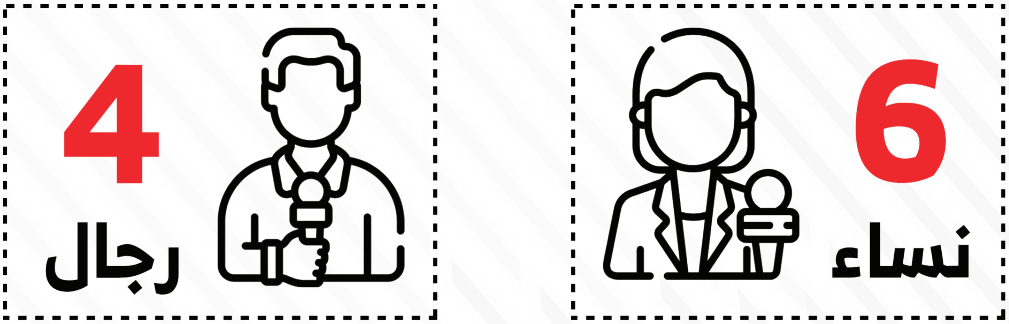

ويعمل الصحفيون الضحايا في 9 مؤسسات إعلامية من بينها 5 إذاعات وموقعين الكترونيين (2) وجريدتين مكتوبتين

توزيع المؤسسات التي يعمل فيها ضحايا الاعتداءات

وقد تنامى خطاب التحريض على العنف والكراهية ضد الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، حيث سجلت الوحدة 4 حالات تحريض من عديد الأطراف وأبرزها من الفنانيين. كما سجلت الوحدة حالة مضايقة (1) وحالة حجب معلومات (1) وحالة اعتداء لفظي (1).

طبيعة الاعتداءات على الصحفيين

وقد كان مسؤول عن الاعتداءات المسجلة كل من الفنانين في مناسبتين (2) و كل من شركات انتاج ومسؤولون محليون وأطباء وسياسيون ونشطاء تواصل اجتماعي في حالة وحيدة (1) لكل منهم.

المعتدون/ات على الصحفيون/ات

اعتداءات متفرقة
خـــارج مســـار الاستفتـــاء

تنوعـت الاعتـداءات علـى الصحفييـن/ات والمصوريـن/ات الصحفييـن/ات خـارج مسـار الاستفتاء، وكانـت أخطرهـا حملات التحريـض التـي قادهـا فنانون ونشـطاء تواصـل اجتماعي. كمـا تواصلـت أزمـة الحصـول علـى المعلومـات في ظـل تواصـل العمـل بالمراسـيم المعطلـة للتدفـق الحـر للمعلومـات. وتمثلـت هـذه الاعتـداءات فـي مـا يلـي:

مضايقة المصورين/ات الصحفيين/ات خلال عرض «عشاق الدنيا»

ضايقـت مسـؤولة بشـركة انتـاج عرض «عشـاق الدنيـا» للمخرج عبـد الحميد بوشـناق المصورين الصحفييـن خـلال تغطيتهـم للعـرض فـي 17 جويليـة علـى ركـح مهرجـان قرطـاج وقـد اضطـر المصـورون/ات الصحفيـون/ات لمغـادرة المسـرح بعـد أن لجـأت المسـؤولة إلـى أعـوان الأمـن والأعـوان التابعيـن لـوزارة الثقافـة لإخـراج المصوريـن مـن المسـرح مشـددة علـى أن تصويـر العـرض حصـري لشـركة الإنتـاج.

حجب معلومات من الحماية المدنية في سوسة

امتنـع المسـؤولون بالحمايـة المدنيـة جهويـا ووطنيـا عـن تمكيـن الصحفيـة بإذاعـة «كنـوز أف أم» ليلـى بلطيفـة فـي 31 جويليـة 2022 مـن معلومـات حـول وفـاة شـخصين غرقـا بيـن «المدفـون وسـيدي بوعلـي مـن ولايـة سوسـة». حيـث امتنـع رئيـس فرقـة الحمايـة المدنيـة بالمنطقـة علـى التصريـح وباتصالهـا بالمديـر الجهـوي للحمايـة المدنيـة بسوسـة امتنـع عـن التصريـح وطالبهـا بالاتصـال مـع المسـؤول المركـزي الـذي امتنـع بـدوره، ولـم تتمكـن الصحفيـة مـن القيـام بعملهـا.

مدون يحرض على صحفية «بزنس نيوز»

عمـل أحـد المدونيـن فـي 12 جويليـة 2022 علـى توجيـه اتهامـات بالسـرقة الأدبيـة إلـى الصحفيـة بموقـع «بيزنـس نيـوز» **عبيـر القاسـمي** علـى خلفيـة مـا اعتبـره «تشـابه محتـوى»

كما أرسل المعتدي رسائل خاصة للصحفية تحتوي على سب وشتم متهما مؤسستها بتقليد المحتوى وبالتثبت من المحتويات المنشورة من قبل المؤسسة تبين أن المؤسسة تعمل على نشر المحتوى وفق ديكور تم تصميمه في الغرض تم تقليده فيما بعد. وقد نشر المدون اعتذارا فيما بعد لما بدر منه في حق المؤسسة.

تحريض على محمد علي بن الصغير في سوسة

تعرض رئيس تحرير جريدة «حقائق» **محمد علي بن الصغير** يوم الاحد 17 جويلية 2022 للتهديد والثلب و تشويه السمعة من قبل أحد الأطباء على خلفية اتصاله به للاستفسار عن الاختصاصات الطبية المكتوبة في اللافتة أمام مقر العيادة، والتي جمع فيها 4 اختصاصات طبية في إطار عمله الصحفي. وقد عمل المعتدي على شيطنة الصحفي ونشر رقم هاتف قدمه على أنه رقم هاتف الصحفي. وسيتقدم الصحفي بشكاية في الغرض ضد الطبيب.

حملة تطال صحفيين/ات بالمنستير

قام المغني الشعبي مصطفى الدلاجي بحملة استهدفت صحفية وصحفي يعملان بالحقل الثقافي في ولاية المنستير عبر وسائل الإعلام. فقد وجه لهما اتهامات بتسليط ضغوطات على إدارة المهرجان الدولي بالمنستير لإلغاء عرضه المبرمج ليوم 20 جويلية. ووجه الدلاجي للصحفية والصحفي اتهامات يعاقب عليها القانون.
وكان الصحفيون خلال ندوة صحفية لمهرجان المنستير قد طرحوا أسئلة حول معايير اختيار العروض وانتقدوا اختيار الدلاجي للعرض كغيرهم من الصحفيين/ات الذين/اللاتي يوكبون/ن فعاليات التظاهرة الثقافية.
وقد شرع الصحفية والصحفي المعنيان في القيام بالإجراءات القانونية لمقاضاة الدلاجي.

حملة تطال ريم قيدوز من محمد علي النهدي

شن الفنان محمد علي النهدي في 29 جويلية 2022 حملة تحريض على الصحفية بجريدة «الصحافة» **ريم قيدوز** متهما إياها بالوقوف وراء الحملة «المسيئة» لوالده الأمين النهدي اثر عرضه مسرحية «نموت عليك» على ركح مهرجان قرطاج الدولي. وتأتي هذه الحملة على خلفية نشر الصحفية تدوينة على حسابها على شبكة التواصل الاجتماعي «فايسبوك» حول مغادرة الجمهور للمسرح بعد أقل من ساعة من بداية عرض المسرحية، مرفقة بصورة لحافلات نقل الجمهور وفيديو يوثق آراء الجمهور خلال مغادرتهم العرض وآراءهم حوله.

تهجم على الصحفيين/ات في نابل

تهجمت رئيس الحزب الدستوري الحر عبير موسي على وسائل الإعلام خلال ندوة عقدتها في مدينة الحمامات من ولاية نابل بمناسبة إحياء الحزب ذكرى عيد الجمهورية، حيث اعتبرت أن البلاتوهات التلفزية وقع تلغيمها بجماعة المقاومة الشيعية ...» منتقدة غياب التلفزة التونسية عن تغطية اجتماع حزبها. وقد انسحب الصحفيون/ات المتواجدون في الندوة وهم:
مراسل إذاعة «اي اف ام» **منتصر ساسي**
مراسلة إذاعة «جوهرة أف أم» **روضة العلاقي**
مراسل موقع «تونس الرقمية» **محمد علي جرادة**
مراسلة إذاعة «أم أف أم» **سماح باشا**

المتابعات قضائية

قضية الصحفي صالح عطية

قضت المحكمة العسكرية الدائمة بتونس بسجن الصحفي صالح عطية لمدة ثلاثة أشهر بعد أن وجهت له تهم المسّ من كرامة الجيش الوطنيّ وسمعته والقيام بما من شأنه أن يُضعف في الجيش روح النّظام العسكريّ والطّاعة للرّؤساء، ونسبة أمور غير قانونيّة لموظّف عموميّ دون الإدلاء بما يُثبت صحّة ذلك، والإساءة للغير عبر الشّبكة العموميّة للاتصالات ، طبقا أحكام الفصول 91 من مجلّة المرافعات والعقوبات العسكريّة و 128 من المجلّة الجزائيّة و 86 من مجلّة الاتصالات

وكات الدائرة الجناحية بالمحكمة العسكرية الدائمة بتونس قد رفضت في 16 أوت 2022 مطلب إطلاق سراح الصحفي صالح عطية، وكانت الدائرة قد أصدرت بطاقة إيداع بالسجن في حق عطية في 26 جويلية 2022. وكان عطية قد دخل في اضراب عن الطعام في 20 جويلية 2022 للمطالبة بإطلاق سراحه.

وقد تم حفظ تهمة الاعتداء المقصود منه حمل السكان على مهاجمة بعضهم بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي ووجهت له تهم نسبة أمور غير قانونية لموظف عمومي دون الادلاء بما يثبت صحة ذلك والمس من كرامة الجيش الوطني وسمعته والقيام بما من شأنه أن يضعف في الجيش روح النظام العسكري والطاعة للرؤساء والإساءة للغير عبر الشبكات العمومية للاتصالات طبق أحكام الفصول 128 من المجلة الجزائية و91 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية و86 من مجلة الاتصالات.

وكان قاضي التحقيق الثالث بالمحكمة العسكرية الدائمة بتونس أمر بالاحتفاظ بالصحفي في 11 جوان 2022 بعد التحقيق معه من طرف الفرقة المركزية للحرس الوطني بالعوينة على خلفية تصريحاته بقناة الجزيرة التي تحدث فيها عن طلب رئيس الجمهورية رسميا من المؤسسة العسكرية التدخل ضد الاتحاد العام التونسي للشغل، عبر غلق مقراته ووضع بعض قياداته رهن الإقامة الجبرية قبل اضراب 16 جوان2022.

قضية عمار عبيدي الصحفي بموقع «24/24»

قضت الدائرة الاستئنافية بالمحكمة الابتدائية بتونس في 12 جويلية 2022 بعدم سماع الدعوى في حق الصحفي بموقع «24/24» عمار عبيدي إثر شكاية تقدم بها رجل أعمال يتهمه فيها بالادعاء بالباطل والثلب إثر نشره خبرا تعلق بشبهات حول شركة عقارية على ملك المدعي. وكان الاعلام قد تناول الملف ووقع تداوله على شبكات التواصل الاجتماعي وقد تقدم المدعي بالشكاية على خلفية الرواج الكبير للمقال المنشور من قبل الصحفي على شبكات التواصل الاجتماعي.

التعليق القانوني

شهد شهر جويلية 2022 تنظيم استفتاء على مشروع الدستور، وباعتبار ان الامر يتعلق بحدث هام فان وسائل الاعلام العاملة في تونس تجندت لتغطية الحدث واعدت الفرق الصحفية للقيام بعملها.

الاعتماد:

طبق التفاهم الذي حصل بين الهايكا وهيئة الانتخابات، فانه على الصحفيين الذين يعتزمون تغطية الاستفتاء والولوج الى مراكز الاقتراع ومكاتبه ومقرات الهيئات الفرعية للانتخابات الحصول على اعتماد من الهيئة المركزية. وقد تحصل عدد من الصحفيين على الاعتماد المذكور، في حين حرم منه آخرون بدعوى مشاكل في الطبع، وهو امر لا يمكن قبوله او تبريره، لأنه سيؤدي الى تعطيل عمل الصحفيين وحرمانهم من أداء عملهم على الميدان في ظل الواقع المعروف. لكن الحصول على الاعتماد لم يكن كافيا لتيسير مهام عديد الصحفيين للقيام بعملهم، اذ اصرّ عديد المسؤولين في مكاتب ومراكز الاقتراع والهيئات الفرعية على تجاهل تلك الوثيقة ومنع الحاملين لها من القيام بعملهم سواء بالتصوير او بالحصول على المعلومات والاحصائيات المحينة.
المنع من العمل

الأسباب والأساليب:

من خلال شهادات الصحفيين التي تم توثيقها من قبل وحدة الرصد التابعة لنقابة الصحفيين تعرض عدد كبير من الإعلاميين الى المنع من العمل داخل مراكز الاقتراع ومكاتبه.

من خلال عديد الأساليب منها:
- التعلل بتعليمات صادرة عن الهيئة المستقلة للانتخابات (المركزية).
- التعلل بعدم وجود ترخيص من رؤساء مراكز الاقتراع للسماح بعمل الصحفيين.
- منع التصوير داخل المكاتب باعتبار ان رؤساء تلك المكاتب يملكون سلطة منع الصحفيين من العمل.
- تضارب بين مواقف بعض رؤساء مراكز الاقتراع وبعض رؤساء المكاتب اذ سمح في حالات لبعض الصحفيين بالتصوير من قبل رؤساء المراكز لكن رؤساء المكاتب خالفوا تلك التعليمات ومنعوا الصحفيين من العمل.
- فسخ المواد المصورة في حالات من قبل أعوان الامن.
- تعطيل عمل الصحفيين، وخاصة الأجانب منهم، من خلال طول إجراءات التثبت من الهويات وفسخ المحتويات.
- توقف بعض الهيئات الفرعية للانتخابات عن مدّ الصحفيين بالمعلومات بطلب من الهيئة المركزية حسب تصريحات أعضاء تلك الهيئات.
- تصرف بعض رؤساء المكاتب لمنع الصحفيين حتى من اخذ تصريحات من بعض رؤساء المراكز.
- عدم اعتراف بعض رؤساء المراكز الانتخابية بشهادات الاعتماد التي يحملها الصحفيون دون أي تفسير او تعليل.
- السماح لبعض الصحفيين بالعمل والتصوير من قبل بعض رؤساء المراكز ثم التراجع عن ذلك القرار دون أي تفسير، بل ومطالبة الامن للتدخل في بعض الحالات لفسخ الصور من الهواتف او الكاميرات.
- تهديد بعض الصحفيين بالملاحقة القضائية من قبل مسؤولي الاستفتاء.
- استهداف معدات العمل والتصوير في محاولة لمصادرتها او منع استعمالها.
- تعامل تمييزي مع الصحفيين الأجانب من خلال التثبت في الهويات بصفة مطولة ومطالبة بعضهم بفسخ الصور او الاطلاع عليها.
- العرقلة البدنية من ذلك الضرب على يد صحفية لمنعها من التصوير.

هل من تفسير ؟

نظرا لأهمية مثل الانتخابات او الاستفتاء فانه من المفروض ان يتم تيسير عمل الصحفيين وان يمكنوا من نقل الصورة للجمهور مثلما تقتضيه قواعد المهنة، لكن ما حصل يوم 25 جويلية 2022 لم يكن كذلك بدليل العدد الكبير من الشكاوى التي وثقتها وحدة الرصد في مختلف مناطق البلاد وتنوع المؤسسات الإعلامية سواء اكانت خاصة او عمومية او مكتوبة او مسموعة او الكترونية او سمعية او بصرية أو أجنبية.

يوحي الوضع بان هناك تخبطا بخصوص سياسة هيئة الانتخابات في تغطية فعاليات الاستفتاء. ولا يعرف ما إذا كانت الهايكا على علم بالتفاصيل وبما تعرض اليه الصحفيون ومدى التزام هيئة الانتخابات بما تم الاتفاق عليه مع الهايكا؟

ونعتقد انه من واجب الهايكا ان تستفسر هيئة الانتخابات عما حصل وتطلب منها التوضيحات اللازمة وان تفتح تحقيقا فيما تعرض له الصحفيون. وما يثبت حالة التخبط هو عدم الاعتراف في حالات بشهائد الاعتماد وتعلل بعض الهيئات الفرعية والمراكز الانتخابية بتعليمات الهيئة المركزية في التعاطي مع الصحفيين، بل وسجلنا في حالات

السماح لبعض الصحفيين بالعمل ثم التراجع عن ذلك، ووجود تضارب في المواقف بين بعض رؤساء المراكز وبعض رؤساء المكاتب. وفي حالات ذكر صحفيون لوحدة الرصد انهم اضطروا للاتصال بأعضاء من الهيئة المركزية للتدخل لدى بعض رؤساء المراكز للسماح لهم بأداء عملهم.

تثبت الأمثلة المذكورة وغيرها وجود تخبط واضح وكبير في العلاقة مع وسائل الاعلام، وهي سابقة لم نعهدها خلال المناسبات الانتخابية السابقة.

ويطرح السؤال الكبير حول ما أشار اليه عديد المسؤولين بمراكز الانتخابات الجهوية والمحلية حول وجود تعليمات بالمنع صادرة عن الهيئة المركزية. وهنا يطرح السؤال على رئيسها واعضائه لتقديم الأجوبة الضرورية وكشف الحقيقة: هل أعطت الهيئة فعلا تعليمات لم يكن يعلم بها الصحفيون او لم يتم اعلامهم بها من قبل الهايكا ؟

واذا كان هناك موقف مسبق من وسائل الاعلام فان من واجب الهيئة ان توضح ذلك للعموم، ولنذكر ان جزءا من الصحفيين لم يمكن من الاعتماد، وحتى من تحصل عليه فانه لم يسهل عمله او يمكنه من النفاذ للمعلومات والاخبار.

ويمكن التأكيد ان التعاطي مع وسائل الاعلام خلال الاستفتاء هو تواصل لنهج متبع في تجاهل العمل الصحفي وعدم وجود أي إرادة سياسية لتسهيل عمل الصحفيين.

اعتداءات 22 جويلية:

خلال المظاهرات والتحركات التي نظمت يوم22 جويلية 2022 بالعاصمة تعرض عديد الصحفيين الى اعتداءات امنية بسبب أداء عملهم. وحصلت الاعتداءات المذكورة رغم حمل اغلب الصحفيين لشارات تفيد صفتهم.

واللافت من خلال الاعتداءات المسجلة استهداف نقيب الصحفيين من قبل أعوان الامن مما استوجب نقله الى المستشفى. وبحسب شهادات متظافرة فان استهداف النقيب كان مقصودا ولغايات انتقامية، وربما كان ذلك بسبب مواقف النقابة المدافعة عن ضمان حرية التعبير والصحافة.

كما تعرضت احدى الصحفيات الى اعتداء بدني فضيع تمثل في صفعها ودفعها الى حدّ سقوطها ارضا إلى أن أغمي عليها مع مواصلة سبها وشتمها.

حملات افتراضية واهانات:

كان بعض الصحفيين هدفا لحملات فايسبوكية من قبل بعض الوجوه الفنية وذلك بسبب أداء عملهم لا غير. واعتبر من يشنون الحملات ان الصحفيين المستهدفون كانوا سببا في فشل أعمالهم او عدم برمجتها في المهرجانات. ويعتبر تحميل الصحفيين مسؤولية ما يثار حول بعض العروض الثقافية امرا غير مقبول ويجب ان يكفّ مروجو الحملات عن مواصلتها لأنها تمثل ضغطا غير مبرر وهرسلة للصحفيين المستهدفين. ومن جهة أخرى فانه مطلوب من منتجي العروض الثقافية وادارات المهرجانات احترام الصحفيين وتسهيل عملهم. وقد وثقت وحدة الرصد عملية طرد مهينة لصحفيين من

احدى المهرجانات بسبب التصوير، رغم انهم كانوا يلتقطون صورا ثابتة وكان بإمكان المنتجين للعرض الاعلام عن منع التصوير دون اللجوء الى الأساليب المهينة.

وما يزال مسلسل الامتناع عن الادلاء بتصريحات للصحافة ساريا وذلك بفعل المنشورات الوزارية العديدة الصادرة عن رئاسة الحكومة خلال السنوات الفارطة والتي مؤداها منع الموظفين من التعامل المباشر مع الصحافة الا بعد الحصول على الاذون والتراخيص من رؤسائهم في العمل. وهو وضع اصبح مقلقا ويتجه وضع حدّ له من خلال الاتفاق على قواعد عمل تراعي حرية الاعلام وحق المواطن في الاخبار والمعلومات.

التوصيـــــات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما أوردته من تفاصيل حول الاعتداءات على الصحفيين خلال فترة استفتاء 25 جويلية 2022 حول مشروع الدستور الجديد ومختلف الاعتداءات المسجلة خارجه خلال شهر جويلية ومواصلة منها لتجربة مقارنة في مجال حماية الصحفيين خاضتها خلال انتخابات 2019 واستفتاء 25 جويلية 2022 فإنها توصي:

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بـ:

النظر في الحالات التي كان فيها رؤساء مراكز الاقتراع ورؤساء الهيئات الفرعية مسؤولين عن عرقلة عمل الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات ، ومتابعتها إداريا والتحقيق فيها ومد النقابة بنتائجها والإجراءات المتخذة حيالها.

إعادة النظر في مدونة السلوك الخاصة بها والتدقيق فيها وتحديد المسؤوليات المنوطة بعهدة الهيئة إزاء الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات فيما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.
تفادي النقائص التي تخللت اسناد بطاقات الاعتماد خلال المراحل الانتخابية القادمة.
ضرورة تضمين مبادئ حرية التعبير والصحافة وحرية العمل للصحفيين ضمن برامجها التدريبية لأعوانها العاملين في مراكز الاقتراع.
وضع خطة عمل واضحة بملف سلامة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال الانتخابات بالشراكة مع الهيئات المهنية المختصة.
كما تجدد النقابة دعوتها:
رئاسة الحكومة إلى:
إلغاء المنشور عدد 19 الذي مثل إلى اليوم حجر عثرة أمام حق الصحفيين/ات والجمهور في الحصول على المعلومات.
احترام مبادئ الشفافية والانفتاح في التعامل مع الاعلام ووضع خطة اتصالية واضحة في علاقة بكل الملفات المرتبطة بالقطاع.
رئاسة الجمهورية:
تقديم الضمانات الحقيقية لحرية الصحافة وحرية التعبير بعيدا عن الخطاب السياسي ووضع خطة عمل وطنية لحماية الصحفيين/ات تراعي احتياجات القطاع وتُبنى على مقاربة تشاركية مع الهياكل المهنية.
كل الفاعلين/ات السياسيين/ات والثقافيين/ات والمدنيين/ات
احترام طبيعة العمل الصحفي، والقطع مع خطابات التحريض على العنف والكراهية ضد الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات واحترام حرية العمل الصحفي.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفّذ بالشراكة مع:
منظمة اليونسكو

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt